الممثلية الدائمة لجمهورية العراق في نيويورك

كلمة جمهورية العراق

يلقيها

معالي الدكتور إبراهيم الإشيقر الجعفري

وزير الخارجية

أمـــــــــام

للإجتماع الوزاري السابع لإتفاقية حظر التجارب النووية

نيويورك 2014/9/26

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور الكرام

إنه لمن دواعي سروري المُشاركة في هذا الإجتماع الوزاري السابع، إذ حرص العراق دائماً على المشاركة في هذا الإجتماع الذي يُعقد كل سنتين على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحظى مشاركتنا لهذا العام أهمية خاصة كون هذا الإجتماع هو الأول الذي يُعقد بعد إيداع العراق صك إنضمامه لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مثل هذا اليوم من العام الماضي، وهو اليوم ذاته الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار المُرقم (32/68) لعام 2013، يوماً عالمياً للقضاء الكلي على الأسلحة النووية. وأغتم هذه المناسبة للتأكيد من خلالكم على إلتزام العراق بأحكام المعاهدات والإتفاقيات الدولية ذات الصلة بنظام عدم إنتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس...

إن منع إنتشار الأسلحة النووية لا يتحقق إلا من خلال إنضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم الإنتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإخضاع منشآتها وبرامجها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يدرك العراق، شانه شأن بقية الدول الأعضاء، بأن الإنضمام العالمي إلى جميع الإتفاقيات الدولية المُتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والإمتثال العالمي لها دون تمييز، والقضاء الكامل على هذه الأسلحة، تُعد من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانة حقيقية في الحد من إستخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد بإستخدامها، فضلاً عن تحقيق السِّلم والأمن الدوليين، ويرى العراق أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تُعتبر صكاً في غاية الأهمية لتعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.

في الوقت الذي نُرحب بطواعية وقف التجارب النووية من جانب بعض الدول، ورغم أهمية الإلتزام الطوعي الحالي بالوقف الإختياري للتفجيرات النووية التجريبية، إذ انه يُمثل مساراً مهماً لتحقيق أهداف المعاهدة، إلا إنه لا يُمكن، بأي حال من الأحوال، أن يكون بديلاً لنظام حظر عالمي وشامل ومُلزم قانوناً.

وعلى الرغم من تزايد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوماً بعد يوم من خلال الجهود التي تُبذل لتعزيز عالميتها، إلا إنه تبقى هناك حاجة ماسة للإسراع بدخولها حيز التنفيذ من خلال مُصادقة الدول المُتبقية عليها، ولاسيمّا الدول الثمان الواردة في الملحق الثاني للمُعاهدة، من أجل وقف وإنهاء التجارب النووية والقضاء على المخاطر والتهديدات الناجمة عن تلك التجارب، وبما يُسهم في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الدول إلى الإستمرار بوقف تجاربها النووية التي تُعد إنتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداً للسِّلم والأمن الإقليميين والدوليين وإنعكاساتها السلبية على نظام منع الإنتشار.

وفي الختام، يود وفد بلادي الإنضمام إلى الدول الموقعة على البيان الوزاري المُشترك الذي سيتمخض عنه هذا الإجتماع...

وشكراً...